وثبة كانون الثاني عام(١٩٤٨م)وأثرها في تعزيز الهوية الوطنية العراقية

أ.د.قحطان حميد كاظم
كلية التربية الأساسية

كان شهر كانون الثاني من عام (١٩٤٨م) منعطفًا شعبيًا كبيرًا في مجمل الحياة السياسية التي مرت بالعراق ولأول مرة يتمكن الشعب العراقي وهو عارٍ من أية وسائل هجومية أو دفاعية أن يطيح بالوزارة القائمة(وزارة صالح جبر) ، بعد أن تم التوقيع على معاهدة بورتسموث(جبر – بيفن) بين الجانبين البريطاني ممثلًا بوزير خارجيتها بيفن وبين العراق ممثلًا برئيس الوزراء صالح جبر. هذا الحراك السياسي من قبل الحكومة على الرغم من التعتيم الاعلامي عليه كان يستفز الشارع العراقي وكانت التظاهرات قائمة على شكل تصعيد يومي بإضافة شعارات جديدة للتنديد بالتحالف البريطاني العراقي وبالموقف السلبي من الحكومة تجاه قضية فلسطين. وكانت الاحزاب الوطنية قد أصدرت بياناتها على أثر ما اذيع من أمر اجتماع عقده الوصي في قصر الرحاب برئاسته مساء يوم(٢٨ كانون الاول ١٩٤٧م)، وكانت صيغة الاجتماع تشاورية لاستطلاع آراء (الساسة العراقيين الموالين للقصر الملكي) وقد حضره كل من صالح جبر رئيس الوزراء ونوري السعيد وجميل المدفعي وحكمت سليمان وغيرهم، الأمر الذي كان بداية لإشعال الفتيل، بعد أن علمت الاحزاب السياسية الوطنية باجتماع قصر الرحاب وعدته استفزازًا للشعب(العراقي)وبدا كأنه مبيت ضد مصالح الشعب الأمر الذي يتطلب تحديد موقف منه فأصدر حزب الاستقلال بيانًا مطولًا وقعه رئيس الحزب محمد مهدي كبة في(٢ كانون الثاني ١٩٤٨م)جاء في ختامه: ((..وقد سبق للحزب أن صرح في بيان وقعه مع الاحزاب الأخرى ان (الشعب العراقي) في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات أو أي التزام آخر يكون العراق طرفًا فيه يعده باطلًا وغير ملزم للعراق)).وأصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانًا ندد فيه بعقد المعاهدة وقعه رئيسه كامل الجادرجي في(٣١ كانون الاول ١٩٤٧م)جاء فيه:((ان تعديل المعاهدة القائمة أو عقد أية معاهدة جديدة نتيجة هذه المفاوضات الشاذة وفي مثل هذه الظروف غير الملائمة

من قبل وزارة لا تستند الى إرادة الشعب لابد أن يكون أمرًا مجحفًا بحقوق العراق ومخلًا بسيادته)).وتلاه بيان حزب الاحرار الذي جاء أيضًا طاعنًا بشرعية وزارة صالح جبر والدعوة الى مجلس نيابي ينتخب انتخابًا حرًا لتحقيق(استقلال العراق التام) واستكمال سيادته بجلاء القوات الاجنبية عنه وعدم توريط البلاد بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله وكان تاريخه في(٢ كانون الثاني ١٩٤٨م).

وكان رد رئيس الوزراء صالح جبر على التصريح في جلسة مجلس الاعيان في(٤ كانون الثاني ١٩٤٨)إنه يجب أن يكون مكذوبًا ولا يجوز اسناده الى وزير خارجية العراق لكن الصحف والأحزاب سلقته بألسنة حداد وعلقت عليه تعليقات لاذعة أثارت طلاب المعاهد العالية من(الطوائف العراقية كافة)وألهبت مشاعرهم ودفعتهم الى القيام بمظاهرات وطنية صاخبة فتدخلت الشرطة ووقعت اصابات بين المتظاهرين فاستنكرت الهيئة التدريسية في كلية الحقوق هذا التصرف والتعسف مع المتظاهرين في وقت اتخذ فيه رئيس الوزراء قرارًا بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق لأجل غير مسمى وسوق المحرضين على المظاهرة الى المحكمة وتوقيف العشرات من الطلاب.

ازاء هذا الغليان السياسي الشعبي شكلت الاحزاب السياسية الوطنية (موقفًا وطنيًا موحدًا)وقطع عمال المطابع اجازتهم يوم الجمعة وظلت الجرائد مستمرة في الصدور كل أيام الاسبوع الأمر الذي اتاح للمحافل السياسية أن تدرس المعاهدة دراسة مستفيضة وجدية لتتخذ ازاءها ما يحفظ (كرامة الوطن) فاصدر حزب الاستقلال بيانًا جاء في ديباجته انه ناقش الموضوعات الآتية:القواعد العسكرية في العراق(الشعيبة والحبانية)،والدفاع المشترك،والتسليح والخبرة العسكرية، والامتيازات .مبينًا رأيه صريحًا في كل فقرة منها وخلاصته:((مما تقدم: يظهر للشعب العراقي الكريم: أن المعاهدة الجديدة أشد وطأة من سابقتها وان العراق امام كارثة(وطنية)اختير لفرضها هذا الظرف العصيب الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محنتها وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لا يمثل(الامة) تمثيلًا صحيحًا واجريت المفاوضات من قبل هيأة لا تستند الى رغبة الشعب)). الى ان

يختتم بيانه في((فان الحزب لا يسعه الا ان يعلن معارضته الشديدة لهذه المعاهدة ويدعو (الشعب العراقي الكريم)الى رفضها والعمل على مقاومتها)).

وجاء بيان الحزب الوطني الديمقراطي الذي وقعه كامل الجادرجي رئيس الحزب في (١٨ كانون الثاني ١٩٤٨م)محللًا بدقة ووضوح الأبعاد المتوخاة من هذه المعاهدة وهي الابقاء على وجود الاستعمار البريطاني من خلال دس السم في العسل واختتم بيانه قائلاً:((إن الحزب الوطني الديمقراطي يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحا على(كيان العراق وسيادته ومستقبله السياسي) وحائلاً دون نموه القومي ودون تحقيق (أمانيه الوطنية) ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتى من قوة)).

أما بيان حزب الاحرار الذي وقعه رئيسه سعد صالح في(٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨م)فلم يختلف في ديباجته وهاجسه السياسي عن بياني حزب الاستقلال والوطني فهو يرى:((ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيوداً جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله تجعل منه معسكرًا للاستعمار البريطاني)) واختتم بيانه بالقول:((ان حزب الاحرار يرى ان المعاهدة الجديدة جاءت خلافاً لرغبات الشعب، وسالبة (لاستقلال العراق ومنقصة لسيادته) وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة وبمثل هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض انما جاءت لمصلحة طرف واحد وانها تكبل العراق في حاضره ومستقبله بقيود لا قبل له بها.ويؤكد على دعوة الحزب للشعب العراقي للوقوف بوجه معاهدة بورتسموث الجائرة والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة)).

ودعا الحزب الشيوعي الى عقد اجتماعات عامة لشرح بنود المعاهدة ومخاطرها وتحديد اساليب الكفاح ضدها، محددًا أهداف العمل السياسي والجماهيري في: رفض المعاهدة الجديدة والغاء القديمة، واسقاط حكومة صالح جبر وحل مجلس النواب،وجلاء القوات البريطانية من العراق فورًا، وتوفير الخبز والكساء باسعار معتدلة، وتحقيق الحريات السياسية وإجازة الاحزاب والنقابات. فتم فعلًا عقد

اجتماعات عمالية وشعبية. وقررت لجنة طلاب المعاهد والكليات اعلان الاضراب عن الدراسة بدءاً من يوم(١٩ كانون الثاني).وفي اليوم التالي ٢٠ كانون الثاني اطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين فاستشهد أربعة متظاهرين.وفي اليوم الثالث تجددت التظاهرات مشيعة شهداء الأمس وتصدت الشرطة لهم أيضًا بالرصاص،استشهد طالب وجرح آخر. فاستقالت الهيئة التدريسية لكلية الطب واعضاء الجمعية الطبية احتجاجاً على اطلاق النار على المتظاهرين داخل المستشفى. امتدت التظاهرات من مستشفى كلية الطب الى جانبي الكرخ والرصافة، وساهمت النساء في تظاهرة الكرخ، وفي مناطق اخرى (من العراق)، حيث اشتعل فتيل الغضب الشعبي، وهربت الشرطة من الشوارع، وخافت الحكومة من انزال الجيش، فلجأت الى اساليب المراوغة والخداع وتفريق وحدة (الصف الوطني).

أما مظاهرة ٢٢ كانون الثاني فخرجت سلمية، رافعة جنازة رمزية للشهداء، وفي ساحة باب المعظم تناوب الخطباء وممثلو الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية في رفض المعاهدة واساليب القمع، وطالب ممثل لجنة التعاون الوطني كامل قزانجي التجمع لاستمرار التظاهر في الايام القادمة. لبى طلبه جمهور غفير، اغلبه من العمال والطلبة صباح اليوم التالي في ساحة باب المعظم، منطلقاً بتظاهرة في شارع الرشيد بقيادة قزانجي، حملت لافتات كتب عليها:((يسقط الاستعمار وعميلته الصهيونية)) و((المعاهدة كبتت مصالح البلاد)) و((يعيش نضال العرب والاكراد)). وانضم الى المظاهرة عدد كبير من العمال والنساء ايضاً. القيت فيها القصائد الثورية والخطب السياسية، كما تصاعدت الهتافات بحياة حزب التحرر الوطني والحزب الشيوعي، والمطالبة باطلاق سراح الزعيم فهد ورفاقه الذين اودعوا سجن الكوت. تواصلت التظاهرات حتى مساء ٢٦ كانون الثاني بشكل هاديء مع هدير الهتافات المدوية، وفي ذلك المساء اعلن صالح جبر بيانه عن مراحل المفاوضات ومزايا المعاهدة ودعا الى الهدوء والسكينة، فكان هذا البيان بمثابة الشرارة التي فجرت (اوسع انتفاضة شعبية في العراق)، كعاصفة ثورية، انطلقت بدايتها بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة حال اذاعة البيان. وفي ٢ كانون الثاني،أحرقت الجماهير

الغاضبة سيارات الشرطة مع دراجتين بخاريتين، كما هاجموا مركز الاستعلامات الأمريكية ومطبعة التايمس في شارع الرشيد،وشددت الشرطة من إجراءاتها وحاولت جاهدةً السيطرة على الوضع لكن من دون جدوى، بل ازداد الأمر سوءاً صبيحة يوم الثلاثاء(٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م)بعد محاولة المتظاهرين عبور جسر الملك غازي(جسر الشهداء)من جانبي الرصافة والكرخ، فصدرت التعليمات من وزير الداخلية توفيق النائب إلى مدير الشرطة العام بتهيئة قوة كافية من الشرطة وتجهيزها بالأسلحة الرشاشة وتوزيعها فوق البنايات والمنارات والجوامع،وعندما حاول المتظاهرون عبور الجسر من كلا الجانبين أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط ١١ شخصًا من القتلى فضلاً عن ١٧ قتيلًا في الايام السابقة،يزاد على ذلك عدد كبير من الجرحى،وقد بلغت خسائر الشرطة ١٨١ إصابة بين قتل وجريح.

وخرجت تظاهرات كبيرة في كل من النجف الاشرف وكربلاء والسليمانية وفي الموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية، وعلى أثر تدهور الأوضاع الأمنية واحتقان الشارع العراقي ومعارضة الأحزاب والصحافة لإجراءات الحكومة، واستقالة رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب وحراجة موقف الوصي عبدالاله ، أعلن عمال سكك الحديد في بغداد اضرابًا كبيرًا، كان الحد الفاصل في سير الوثبة، فقد نزل العمال الى الشارع، وقررت لجنة طلاب الكليات والمعاهد ولجنة التعاون الوطني التظاهر حتى تحقيق الأهداف الشعبية، وسمي صباح ٢٧ كانون الثاني، يوم الوثبة الشعبية أو الوطنية.

ويصف المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني أحداث يوم ٢٧ كانون الثاني: ((بان بغداد تحولت وكأنها ساحة حرب..)).وقد ردت الجماهير الشعبية على شدة الحكومة بمواصلة التظاهر ومحاصرة مراكز الشرطة وحرق سياراتها ودراجاتها واشعال النار في مكاتب الارشاد والإعلام البريطانية في ألوية بغداد، وكركوك والسليمانية. تحولت بغداد والمدن الاخرى الى ساحات معارك عنيفة وتحدٍ شعبي أجبر الحكومة على الاستقالة وتشكيل حكومة جديدة الغت المعاهدة ووعدت وعودًا كثيرة لامتصاص هبة الجماهير الوطنية الواسعة.

أصبحت استقالة صالح جبر مقبولةً للجميع، وتمَّ تأليف وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر الذي تردد في بادئ الأمر في قبول رئاسة الوزارة، ويبدو أنَّ قبول الصدر للوزارة جاء لتلافي المضاعفات التي قد تنجم عن استقالة صالح جبر، على كون ان الصدر من العوائل الشيعية ذات السمعة الطيبة في بغداد وبقية المدن العراقية ،فضلاً عن موافقته على تحمل المسؤولية كواجب (وطني)لاسيّما بعد تخوف العديد من السياسيين للمغامرة في ظل تلك الظروف الصعبة، يزاد على ذلك امكانية قبوله من الأطراف جميعها لذلك نلاحظ رؤساء الأحزاب يوافقون على وزارة يؤلفها السيد محمد الصدر.

ختاما كانت وثبة (كانون الثاني ١٩٤٨م)منعطفًا سياسيًا شعبيًا وحدثًا وطنيًا كبيرًا انتصر فيه المواطن العراقي لأول مرة في تاريخ العراق الملكي وتستقيل الوزارة بضغط الجماهير الوطنية. ونرى أن من أهم نتائج الوثبة هو تأكيد الهوية العراقية من خلال تلاحم أغلب فئات المجتمع وطوائفه بالوقوف ضد عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا والمطالبة بالتحرر والاستقلال الناجز.